الحزب من موقفه الايجابي ازاء تعزيز العلاقات ما بين المنظمة والاتحاد السوفياتي والتعاون مع القوى التقدمية في اوروبا، وكذلك اعتباره المؤتمر الشعبي المناصر لفلسطين في بيروت سنة ١٩٧٠، «تظاهرة جماهيرية للتضامن مع الحركة القومية الفلسطينية، بصفتها فصيلاً في حركة التحرر العربية المناهضة للامبريالية» (ص ١٣٧). وتطوّر هذا الموقف، وازداد وضوحاً، مع نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، على اثر اعتراف مؤتمر القمة العربي، الذي عقد في الجزائر، بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، حيث اعتبر احد قادة الحزب، وهو اميل توما، «ان هذا الاعتراف لم يكن اعلاناً شكلياً، بل انعكاساً للحقيقة» (ص ١٣٩). وأقام توما الدليل على حجته بتسليط الضوء على ان الجبهة الوطنية الفلسطينية في الاراضي المحتلة أصدرت اعلاناً، في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، اعتبرت فيه نفسها جزءاً من م.ت.ف. واعلانها ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وقد جاء هذا التطوّر في مواقف الحزب على أرضية أوجه الشبه الكبيرة بين موقفي الحزب وم.ت.ف. في حل المسألة الفلسطينية، المرتكز على انسحاب اسرائيل من على الاراضي الفلسطينية المحتلة واقامة دولة فلسطينية مستقلة في هذه الاراضي تحت قيادة م.ت.ف. وكذلك في ضوء دعوة المنظمة الى اجراء اتصالات مع قوى السلام في اسرائيل. وعلى هذا، بات عقد اجتماع رسمي بين وفد عالي المستوى من الحزب ووفد من م.ت.ف. امراً مفروغاً منه. وبالفعل، عقد اجتماع رسمي بين وفد عالي المستوى من الحزب ووفد من م.ت.ف. في براغ، في أوائل أيار (مايو) ١٩٧٧. وكان هذا أول اجتماع رسمي بين حزب اسرائيلي وم.ت.ف.

وعالج الفصل التاسع من الكتاب: اولاً، موقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي من الاراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال معارضة الحزب للاحتلال الاسرائيلي، وموقفه من الاضطهاد الاسرائيلي في الاراضي المحتلة؛ وثانياً، تصوّر الحزب لاستغلال اسرائيل الاقتصادي للاراضي الفلسطينية المحتلة، وموقفه من المستوطنات اليهودية؛ ثالثاً، موقف الحزب من المستقبل السياسي للاراضي الفلسطينية. وأوضح الباحث ان الحزب اعتبر ان المناطق المحتلة تشكّل، من الناحية الاقتصادية، مستعمرة اسرائيلية. وأكد ان اسرائيل فرضت نظاماً اقتصادياً، يميّزه استغلال العمّال الفلسطينيين، كمصدر للعمالة الرخيصة، والسيطرة على السوق المحلية، وتوظيف الاموال، وتشغيل المستخدمين المحليين في المشاريع ذات الاهمية الاستراتيجية، وتطوير مشاريع تخدم الصناعة الاسرائيلية، مثل انتاج المواد الخام الزراعية، وتنمية جزء صغير من البرجوازية الصغيرة والعناصر الرجعية، الى حدّ ان تكون سنداً لقوات الاحتلال. كما اعتبر الحزب ان تنمية الضفة الغربية أصبحت، بواسطة اتباع سياسة «الجسور المفتوحة»، معبراً هامّاً للصادرات الاسرائيلية الى بعض البلدان العربية (ص ١٦٣).

وحدّد الباحث موقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي من المستقبل السياسي للاراضي الفلسطينية المحتلة، بعد انسحاب اسرائيل منها، بفقرتين رئيستين: الاولى تمتد من العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٧٣. وفي هذه الفترة طالب الحزب باعادة الحكم الاردني الى الضفة الغربية والحكم المصري الى قطاع غزة. أمّا الفترة الثانية، من العام ١٩٧٤ وحتى اليوم، فقد طالب، ولا يزال يطالب، الحزب خلالها باقامة دولة فلسطينية مستقلة في المناطق المحتلة (ص ١٦٧).

وتطرّق الفصل العاشر الى الحزب والعرب في اسرائيل، مؤكداً انه، وعلى الرغم من ان موقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي في دعم وتأييد حقوق العرب المدنيين في اسرائيل كان واضحاً، «الّا ان موقفه من حقوقهم القومية، ومصيرهم السياسي كان مراوغاً» (ص ٢١٦).

وتضمّن الكتاب احدى عشرة وثيقة، أصلية، من وثائق الحزب الشيوعي الاسرائيلي، معظمها مترجم عن العبرية.

بعد استعراض محتويات الكتاب، فان السؤال الذي يبرز هو الى أي مدى حقق هذا الكتاب ما هدف اليه؟ وهل تمكّن المؤلف، على الرغم من ميوله القومية، ان يحافظ على الموضوعية ويجانب المواقف المسبقة؟ للاجابة